

كلمة

الدكتور جوزف طرييه

رئيس جمعية مصارف لبنان

رئيس مجلس إدارة - مدير عام مجموعة بنك الإعتاد اللبناني ش.م.ل.

في إفتتاح

المؤتمر المصرفي التركي السوري اللبناني

نحو تكتل " شنغين " مصرفي في منطقة الشرق الأوسط

من تنظيم البنك والمستثمر

بيروت - فندق الموفنبيك

١ تشرين الثاني ٢٠١٠

## أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن أفتتح هذا المؤتمر الذي يتكامل بموضوعه وأهدافه مع مسار جديد في منظومة العلاقات العربية التركية وإدارتها، بما نأمل فيه كل الخير لشعوبنا ودولنا. وهذا ما يعطي قيمة مضافة لهذا المؤتمر الرامي الى عقد اللقاءات المباشرة بين المصرفيين الاتراك واللبنانيين والسوريين وطرح الافكار ضمن إطارات تفاعلية وشفافة يستفيد من حصيلتها وتوصياتها أصحاب القرار في تعميق العلاقات المصرفية وتطويرها، كما تشكل رافداً حيويًا للقاءات مماثلة ثنائية أو جامعة بين المثلث التركي واللبناني والسوري.

وأود التأكيد بداية، أننا في جمعية مصارف لبنان ننحاز الى هذه المناسبات ونشجعها، بوصفها منصات للحوار المباشر وخلق فرص الأعمال، وبما نتوسمه منها من نتائج وخلاصات تسلط الضوء على موقع القطاع الخاص ودوره ومطالبه.

## أيها الحضور الكريم،

بين تركيا من جهة ولبنان وسوريا من جهة أخرى جغرافيا متصلة صنعت تاريخاً متواصلاً في مسارات متباينة، إختلطت فيها المفاهيم بين الدور التركي في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى وبين التوق الطبيعي للبنان وسوريا للاستقلال والتحرر.

وقد تعددت أنماط العلاقة بين الكتلتين العربية والتركية وفق التغير المتوالي لمراكز القوة والنفوذ في المنطقة والعالم، لكنها بقيت بإستمرار خاضعة للثابت الجغرافي وللثوابت التاريخية والثقافية والدينية الجامعة، لتصل مع تطور الفكر السياسي والاقتصادي وتنامي نشوء التكتلات

الكبرى الى محطة تجديد التلاقي والشراكة بين تركيا والعرب، مدعومة، في السنوات الاخيرة، بفكر سياسي مستنير يضع المصالح المشتركة كأولوية وكمعبر الى تكامل يصنع القوة الاقتصادية المشتركة ويحقق بعض التوازن المفقود مع التكتلات النامية حول العالم دون أن يشطب، بالضرورة، دروس التجارب الغابرة أو يتخلى عن مساحات التلاقي الطبيعية .

وإنطلاقاً من هذه المعادلة التي تتباين جزئياً في طبيعة علاقة كل دولة عربية على حدة مع تركيا، نواكب، بكل إيجابية في الموقف وفي المساهمة، الحراك الرسمي المتنامي بين تركيا ودول المنطقة وخاصة الإنفتاح التركي على سوريا ولبنان، الذي بدأ يرسم الملامح لشراكة إقتصادية واعدة ترفع الحدود والقيود أمام إنسياب مرور الاشخاص والرساميل والمنتجات ضمن مساحة قابلة للاتساع تضم حالياً تركيا وسورية ولبنان والاردن، حيث تأتي الاتفاقات الثنائية بين اي طرفين منسجمة ومتماثلة لتشكل شبكة متناغمة في منظومة تضم اكثر من ١٠٠ مليون مواطن.

ولا شك أن هذه الشراكة بين تركيا وسوريا ولبنان تمثل قيمة مضافة للسوق العربية المشتركة التي تتقدم، ببطء إنما بثبات، ضمن الجدول الزمني الذي أعادت تأكيده قمة الكويت الاقتصادية في العام الماضي، وتكمل المثلث الاقتصادي الجامع مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتقدم بنيتها تباعاً وتطور بدورها شراكتها المباشرة مع تركيا، والاهم أنها تضع كامل هذه المناطق في إتصال مباشر مع الاتحاد الاوروبي المرتبط بدوره أو قيد الارتباط باتفاقات ثنائية مع كل هذه الدول.

قد يظهر في تقديم هذه الطموحات بعضاً من المغالاة في ترجمة بعض الامال . لكن النظرة العميقة، في التحولات النوعية لمواقف الدولة التركية إزاء القضايا العربية الاساسية، تظهر أن

الجدية المعتمدة لا تمهد الطريق للشراكة الاقتصادية فحسب، بل من شأنها إعادة ترتيب كامل أوضاع المنطقة وصراعاتها المكشوفة والمستترة لصالح توازنات إستراتيجية تغلب مسارات السلام العادل المنتج للاستقرار. وهذا ما تحتاجه المنطقة دوماً وشعوباً بعدما دفعت أكلافاً غالية متواصلة لتاريخ طويل من الاحتلال والعدوان والحروب والاستغلال وتبديد الثروات والامكانات.

أيها الحضور الكريم ،

إسمحوا لي في هذا المضمار، أن أؤكد بان القطاع المصرفي العربي سيكون في مقدم القطاعات الاقتصادية المواكبة والمتفاعلة مع أي إتفاقات أو شراكات إقتصادية تعقدتها الحكومات. وطالما كان في طليعة الداعين والمتحركين صوب إقامة التكتلات الاقتصادية المنطقية والاكثر شمولاً . وهو يملك من الامكانات ما يزيد عن حاجات تغطية التمويل والائتمان للنمو المرتقب في عمليات الاستثمار البيئي والتبادل التجاري . كما يملك ميزات خاصة في سرعة الحركة والكفاءة البشرية والتقنية يمكن للحكومات إستثمارها في تسريع إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة. وما أقوله عن القطاعات المصرفية العربية ينطبق اليوم، بصورة ملموسة على القطاع المصرفي السوري الذي نهض في السنوات الأخيرة بإندفاع مدروس، وأصبح يشكل جاذباً رئيسياً للإستثمار في سوريا، في ظل سلطة نقدية متتورة ومواكبة للتطورات العالمية، بما يبشر بإستمرار إنفتاح القطاع المصرفي السوري على الإستثمارات الخارجية، وخاصة الإستثمارات العربية، وفي مقدمها الإستثمار اللبناني، وبصورة مرتقبة أيضاً للإستثمار التركي.

ولا تكتمل كلمتي دون التطرق الى القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير ودائع تبلغ اليوم ١٠٤ مليار دولار أميركي وقاعدة موجودات تقارب ١٣٠ مليار دولار ويملك وجوداً مباشراً في أغلب دول المنطقة بما فيها تركيا وأسواق دولية كبرى، حيث المصارف اللبنانية متواجدة اليوم في ٣١ بلداً عربياً وأجنبياً، وتتعامل مع مصارف مراسلة منتشرة في ١١١ مدينة حول العالم. هذا القطاع بما يزخر من إمكانات وطاقات متنامية بنوية ومالية وبشرية، يشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها. وهو يشكل أيضاً أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار والتواجد في الاسواق الإقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق. وقد نجح مصرف لبنان المركزي في تحصين القطاع المصرفي في وجه الأزمات، وأتاح بسياسته الرؤيوية تعزيز سمعة المصارف اللبنانية، وتسهيل إنتشارها الخارجي.

وضمن هذا السياق، ومن خلال متابعة الوقائع والانجازات، يمكن القول أن لبنان ومصارفه في موقع ملائم تماماً لإنجاح الشراكات الاقتصادية بتنوع إطاراتها ضمن المنطقة العربية وخارجها، وخاصة مع سوريا التي كانت مصارف لبنان سبّاقة في الدخول إليها، واليوم مع تركيا التي تسرّع خطوات الإنفتاح نحو المشرق العربي.

وفي الختام، أتمنى أن يخلص هذا المؤتمر الى توصيات محددة تشكل رافداً للأمال الكبيرة نحو تعزيز الإنفتاح الإقتصادي الإقليمي لما فيه خير بلداننا وشعوبنا.

وشكراً لاصغائكم